

الثقافة السياسية والانتخابات في الأردن 1989 - 2013

سعد حسين الشهاب*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة دور الثقافة السياسية في العملية الانتخابية في الأردن، حيث تناولت مفهوم الثقافة السياسية وأبعادها وعناصرها والتعرف على أثر الثقافة السياسية في العملية الانتخابية، وتحديد مدى ارتباط النزاهة والشفافية في الانتخابات بمستوى الثقافة السياسية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه العملية الانتخابية في الأردن. وقد طرحت الدراسة مشكلتها المتمثلة في معرفة درجة الوعي التي تحققها الثقافة السياسية لدى الأفراد في المجتمع الأردني، ومدى تأثيرها في عملية الانتخابات، وذلك من خلال السؤال الرئيس الآتي: ما دور الثقافة السياسية وتأثيرها في عملية الانتخابات؟ وقد تم عرض الدراسة من خلال مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، ولتحقيق الغاية من الدراسة فقد أخذت بمنهج النظم السياسية ومفهوم المشاركة السياسية.

الكلمات الدالة: الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، الشفافية، الانتخابات.

المقدمة

السياسة. وكان العالم السياسي الأمريكي جابريل أالموند Gabriel Almond أول من استخدم في مقالة كتبها سنة 1956. وعرفها بأنها عبارة عن "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"⁽¹⁾.

وللثقافة السياسية تعريفات متعددة، فقد عرفت دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية أنها "مجموعة الاتجاهات، والمعتقدات والقيم التي تنظم وتعطي معنى للنظام السياسي"⁽²⁾. وتكمن أهمية الثقافة السياسية فيما ينتج عنها من اتجاهات سياسية تحدد مواقف الأفراد تجاه النظم السياسية وتجاه مؤسساته بشكل عام وتجاه عملية الانتخابات بشكل خاص، حيث أن توافر مناخ الثقافة السياسية للأفراد يسهم في الارتقاء بالمستوى التعليمي والثقافي والذي يؤهل الأفراد لممارسة الديمقراطية والإيمان بحق الرأي الآخر بالتعبير عن نفسه، وبالتالي فالثقافة السياسية عامل مؤثر وفعال في عملية الانتخابات.

لذا؛ يجب أن تسود الثقافة السياسية في المجتمع وقبلة ان تسود بين القادة والسياسيين والمعنيين في إدارة الدولة وان تظهر هذه الثقافة بشكل واضح وجلي بين القادة والسياسيين لأن وجود مركز قرار تشريعي وتنفيذي رصين هو نتاج للقيادات السياسية المثقفة والناضجة والمنسجمة والتي يكون بمقدورها إحكام صمام الأمان في كافة مفاصل الدولة والمجتمع لأن من يريد بناء دولة ديمقراطية مدنية حديثة ترتقي إلى العصر عليه أن يتمتع بالثقافة

تعد الثقافة السياسية ركناً أساسياً في تنشئة الفرد وإعداده بصورة واعية مُدركة للأمور السياسية التي تحيط به؛ بالإضافة إلى أنها تمكنه من الاستمرار في تثقيف نفسه عن طريق التعلم الذاتي، فيصبح الهدف زيادة المقدرة على النمو المستمر، حيث أن الهدف ليس مجرد استيعاب قدر محدود من الحقائق والمعارف السياسية المختلفة، بل إنه القدرة على استغلال تلك المعارف في إثارة الاهتمام وإكساب الميل إلى الاستزادة من المعارف السياسية في مستقبل حياتهم، كقوة تدفعهم باستمرار نحو التعلم الذاتي، وتوجه جهودهم ومعارفهم نحو المشاركة الاجتماعية والسياسية.

ومفهوم الثقافة السياسية ليس مفهوماً حديثاً، بل إنه قديم مرتبط بالإنسان منذ عرف حياة المدن وبناء الدول وحكمها بنظم سياسية مختلفة الأشكال، بالقياس على المراحل التاريخية المتتالية، ثم إن الأعمال الخاصة المتعلقة بالشخصية المسيطرة، التي ترى أن السلوك السياسي هو إسقاط للحاجات الفردية والمشاعر في المجال السياسي، تترك بصماتها على الثقافة السياسية للأفراد والمجتمعات، وتعيق تطوير هذه الثقافة بأحجام المجتمع وفعالياته عن الإسهام بها.

وتعتبر الثقافة السياسية أحد المفاهيم الجديدة في عم

* جامعة جنان، لبنان. تاريخ استلام البحث 2014/3/28، وتاريخ قبوله 2014/12/14.

العامة بشكل عام والسياسية والمهنية والقانونية والقضائية بشكل خاص وتحقيق ذلك يعني بناء مجتمع قوي يكون نتاجاً لدولة قوية. لذلك فإن الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على دور الثقافة السياسية في عملية الانتخابات وبالتالي تحقيق الديمقراطية المرجوة في تلك العملية.

في الأردن.
3. دراسة وتحديد مدى ارتباط النزاهة والشفافية في الانتخابات بمستوى الثقافة السياسية في الأردن.
4. تسليط الضوء على أهم التحديات تواجه العملية الانتخابية في الأردن.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة درجة الوعي في الثقافة السياسية لدى الأفراد في المجتمع الأردني ومدى تأثيرها في عملية الانتخابات، إذ يعيش الأفراد في المجتمع الأردني حالة تغير وتبدل في القيم وفي طريقة الوعي السياسي، بما في ذلك تفاعلهم وإدراكهم للواقع الاجتماعي والسياسي وبالتالي تغير لواقعهم السياسي والاجتماعي بصورة متعددة، مثل المشاركة في المسيرات السياسية والانتخابات البرلمانية. لذلك فإن مشكلة الدراسة تتبني على السؤال الرئيسي الآتي: ما هو دور الثقافة السياسية وتأثيرها في عملية الانتخابات في الأردن.

أهمية الدراسة
تبرز أهمية الدراسة من أهمية الثقافة السياسية كعلمٍ صرف، يبرز علاقة المجتمع بالنظام السياسي بشكل عام. وطبيعة تلك العلاقة التي تحكم الطرفين وأهمية هذا العلم ودوره الكبير في تشخيص العوائق والتحديات التي تعيق العملية الانتخابية وبالتالي تعيق الديمقراطية في المجتمعات وتقدمها. بالإضافة إلى أهمية العملية الانتخابية، فبتحقيق انتخابات حرة ونزيهة تسهم في خلق مجتمع ونظام عادل تربطهما الثقة وبالتالي الترابط الوثيق بين المجتمع والأفراد. وتأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لندرة الدراسات التي تناولت موضوع الثقافة السياسية ودورها في العملية الانتخابية في الأردن حيث أنها تسهم في إثراء المكتبة وبالتالي إفادة الباحثين وأصحاب القرار.

أسئلة الدراسة

من خلال ما تم طرحه في مشكلة الدراسة فإن الدراسة تسعى للإجابة على الأسئلة الآتية:
1. ما درجة وعي الأفراد بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها وعناصرها؟
2. ما مدى تأثير الثقافة السياسية على عملية الانتخابات في الأردن؟
3. ما مدى ارتباط النزاهة والشفافية في الانتخابات بمستوى الثقافة السياسية في الأردن؟
4. ما هي التحديات التي تواجه العملية الانتخابية في الأردن؟

مصطلحات الدراسة
الثقافة السياسية: هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تشمل الاتجاهات والعادات والتقاليد والأعراف والقيم السياسية التي يكتسبها الفرد كعضو في الدولة⁽³⁾.
وعرفها كل من جابريل الموند وسدني على أنها مجموعة من لتوجهات الفكرية والمواقف والتصورات السياسية التي يتبناها الأفراد في سياق علاقتهم بنظمهم السياسية ودولتهم⁽⁴⁾.
الأبعاد السياسية للثقافة السياسية: المعرفة السياسية، المشاركة السياسية، القيم السياسية⁽⁵⁾.

الانتخابات: هي اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يمثل الجماعة التي ينتمي إليها وكثيراً ما يطلق على الانتخاب اسم الاقتراع، أي الاقتراع على اسم معين⁽⁶⁾.

الدراسات السابقة

لقد قام عدد من الباحثين بوضع مجموعة من الدراسات التي تعلق بالثقافة السياسية والانتخابات منها:
دراسة الغرابية⁽⁷⁾ (1994) التي هدفت إلى التعرف على نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك، وحقبة تأثر الثقافة بعوامل الجنس والدين والدخل ومهنة الأب، ومكان

فرضية الدراسة

في ضوء الاطلاع على الأدب النظري المتعلق بالثقافة السياسية ودورها في العملية الانتخابية وعلى الدراسات ذات الصلة وما فيها من أوجه شبه واختلاف وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها:
يوجد دور للثقافة السياسية على العملية الانتخابية في الأردن.

أهداف الدراسة

تأتي هذه الدراسة من أجل تحقيق الآتي:
1. دراسة مفهوم الثقافة السياسية وأبعادها وعناصرها.
2. التعرف على أثر الثقافة السياسية على العملية الانتخابية

العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية. وأظهرت نتائج الدراسة ترابطاً بين العوامل والمتغيرات الشخصية، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين نمط ومستوى المشاركة السياسية.

دراسة سماح⁽¹²⁾ (2008) بعنوان: "التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة. حيث أن طبيعة التنشئة السياسية تختلف من وقت لآخر تبعاً لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع. وقد خلصت الدراسة إلى أن التنشئة السياسية عملية غرضية، تهدف إلى نقل الثقافة السياسية للمجتمع عبر الأجيال أو خلق ثقافة سياسية جديّة أو تعديل وتغيير الثقافة السياسية السائدة ومن خلال هذه الأدوار وفعاليتها تسهم بقدر كبير في عملية التغيير الاجتماعي وتمثل في الوقت نفسه ميكانيزماً قديراً وأساسياً بالنسبة لمتطلبات التنمية العامة والتنمية السياسية بوجه خاص.

دراسة العواملة وشنيكات⁽¹³⁾ (2012) التي تناولت درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها هدفت هذه الدراسة إلى تقصي درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها (المعرفة السياسية، المشاركة السياسية، القيم السياسية)، كما هدفت إلى الكشف عن الفروق في مفهوم الثقافة السياسية تبعاً لمتغيرات الجنس، مكان الإقامة، نوع الكلية، العضوية في أحد الأحزاب السياسية الأردنية.

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة وعي الطلبة بالمجالات قيد الدراسة كانت مرتفعة في مجال المشاركة السياسية، بينما جاءت بدرجة متوسطة في كل من مفهوم الثقافة السياسية، والمعرفة السياسية، والقيم السياسية، والأداة ككل، وبينت النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائية في مفهوم الثقافة السياسية تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث وأن هناك فروقاً دالة إحصائية في المعرفة السياسية ولصالح الذكور، بينما لم توجد دلالة إحصائية تبعاً لمجال المشاركة السياسية والقيم السياسية والأداة ككل، كذلك بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيرات مكان الإقامة والعضوية في أحد الأحزاب السياسية، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيرات نوع الكلية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الثقافة السياسية من خلال المفهوم والأبعاد والعناصر بالإضافة إلى أهمية العملية الانتخابية ومدى ارتباطها بالنزاهة والشفافية في الأردن. بينما تنوعت الدراسات السابقة في تناولها للثقافة السياسية وعلاقتها

الدراسة والتخصص، وخلصت الدراسة إلى أن نمط الثقافة السياسية لطلبة الجامعة يتجه إلى النمط المتكامل، وأن هناك هامشاً من الاختلاف تفرضه عوامل أخرى كالدين مثلاً ومستوى التعليم وطبيعته، وأن أهم العوامل التي أثرت في الثقافة السياسية هي الدين والتخصص مع تأثير ضئيل للعوامل الأخرى.

أما دراسة القرعان⁽⁸⁾ (2000) فقد تناولت العوامل المؤثرة في نمط الثقافة السياسية في الريف الأردني. وقد عالج طبيعة الثقافة السياسية وأنماطها، والعوامل المؤثرة عليها حيث توصلت الدراسة إلى أن التنشئة تؤثر في ثبات وتغيير الثقافة السياسية. تناول الفطافطة⁽⁹⁾ (2007) في دراسة له الثقافة السياسية من حيث المفهوم والوظيفة والثقافة السياسية العربية والعوامل المؤثرة في تشكل الثقافة السياسية الفلسطينية والثقافة السياسية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، وعملية الإصلاح في المجتمع.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن المجتمع الفلسطيني هو جزء من المجتمع العربي بقيمه وثقافته إلا أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أخذت منحى مختلفاً مقارنة بالمجتمع العربي الكبير. وأن الثقافة السياسية الفلسطينية تقتصر إلى المضمون الديمقراطي. بالإضافة إلى أن هناك صعوبة في نشوء واستمرار نظام سياسي ديمقراطي في المجتمع الفلسطيني لعدم توافر إيمان الثقافة الفلسطينية بما هو مطلوب من أفكار المساواة والحرية وعدالة التوزيع وأولوية الكفاءة للتمييز السياسي والولاء للمجتمع.

وفي دراسة العزازم، والهزيمة⁽¹⁰⁾ (2008) تناولوا الثقافة السياسية كأحد المحددات الهامة في عملية التنمية السياسية والمشاركة السياسية والدور الذي تلعبه في تحفيز الأفراد ودفعهم للمشاركة السياسية، ومعرفة مدى اطلاع الأفراد على مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الأردني. وعن العلاقة بين مستوى هذا الاطلاع ومشاركتهم السياسية، مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي، وبعض الأدوات الإحصائية. وانفقت نتائج الدراسة مع فرضية أن مستوى المشاركة السياسية لدى الأفراد المطلعين سياسياً أكبر من مستوى المشاركة لدى غير المطلعين منهم. وكذلك وجود علاقة بين مستوى الثقافة السياسية واتجاهات الأفراد نحو أسباب العزوف عن المشاركة السياسية، أي أن هناك تدنياً في مستوى الثقافة السياسية للأفراد المجتمع، وضعفاً في مستوى اطلاعهم على مصادر المعلومات السياسية.

أوضحت دراسة السرور⁽¹¹⁾ (2003) العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني بشكل عام، والبادية الشمالية بشكل خاص؛ كعامل الثقافة السياسية السائدة إضافة إلى

المجتمع، ومدى ترابطه وتوحده، ومدى انتمائه للنظام القائم، ومدى صحة القيم والمعتقدات التي يتبناها والتي لها أثر مباشر على استقرار النظام السياسي، ومن ثمّ الولاء للدولة وللنخبة الحاكمة أو الأحزاب أو المؤسسات السياسية داخل المجتمع، مما يؤثر بشكل كبير في عملية الانتخابات في المجتمع. ونظراً لأهمية الثقافة السياسية للأفراد بشكل خاص، وللمجتمعات بشكل عام، فإن الدراسة ستتطرق لمفهوم الثقافة السياسية وأهميتها وأبعادها وعناصرها وذلك من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية وأهميتها
المطلب الثاني: أبعاد الثقافة السياسية
المطلب الثالث: عناصر الثقافة السياسية

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية وأهميتها أولاً: مفهوم الثقافة السياسية:

لقد كان جبرائيل الموند من أوائل من أدخل مفهوم الثقافة السياسية في لدراسات السياسية، وذلك في مقالة هدف من خلالها إلى أن يقدم تصنيفاً مقارناً للنظم السياسية نشرت عام 1956 م، التي أشار فيها إلى أن الثقافة السياسية هي على صلة وثيقة بالثقافة العامة⁽¹⁴⁾. فالنظام السياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية محددة كما أن السياسة والسلطة السياسية في أي مجتمع تتأثر كثيراً بالقيم والمفاهيم والتصورات السائدة، حيث بدأ موضوع الثقافة السياسية ومدى ارتباطها بنوعية النظم السياسية يسود في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حيث أكد دعاة منهج الثقافة السياسية أن الاتجاهات والقيم السائدة في أي مجتمع ليست فطرية، وإنما هي مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساته الأولية (الأسرة والمدرسة)، والمؤسسات الثانوية (الحزب، وسائل الإعلام)⁽¹⁵⁾.

وقد عرف "لوسيان باي" Lucian Pye الثقافة السياسية "بأنها نتاج للتاريخ المشترك للنظام السياسي، وتاريخ الحياة للأفراد الذين يقررون عمل النظام السياسي، وهذه تغذى بالأحداث العامة والخبرات الفردية الخاصة⁽¹⁶⁾. وأما تعريف « إدوارد تيلور » «E.B.Tylor» الوارد في ثومبسون⁽¹⁷⁾، فيجمله في عدد من المعارف المتداخلة والمعتقدات والفن والأخلاق وبعض الآفاق والقيم الإنسانية" وأنها هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع".

وتتقل الثقافة السياسية التنشئة السياسية حيث أنه من

بالتنشئة السياسية والمواطنة وكذلك لم تتناول الدراسات السابقة ارتباط الثقافة السياسية بالانتخابات بشكل محدد.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمنية: امتدت الحدود الزمنية لهذه الدراسة من عام 1989 وهي السنة التي عادت فيها الحياة البرلمانية في الأردن وشهدت عدة أنظمة انتخابية، إلى عام 2013 حيث جرت فيها آخر انتخابات.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الحدود الموضوعية في هذا الدراسة على معرفة دور الثقافة السياسية في الانتخابات في الأردن.

منهجية الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج النظم ومنهج مفهوم المشاركة السياسية والتنمية السياسية والثقافة السياسية. ولتحقيق ذلك فإن الباحث سيعتمد المصادر الرئيسية الأبحاث والدراسات والكتب والدوريات، والمواقع الإلكترونية والصحف.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم هذا البحث كالآتي
مقدمة.

المبحث الأول: الثقافة السياسية مفهومها وأبعادها وعناصرها

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية وأهميتها
المطلب الثاني: أبعاد الثقافة السياسية
المطلب الثالث: عناصر الثقافة السياسية

المبحث الثاني: العملية الانتخابية وارتباطها بالنزاهة والشفافية

المطلب الأول: مفهوم العملية الانتخابية
المطلب الثاني: أهمية العملية الانتخابية
المطلب الثالث: النزاهة والشفافية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه العملية الانتخابية
المطلب الأول: تحديات قانونية وسياسية
المطلب الثاني: تحديات إجرائية

الخاتمة

المراجع

المبحث الأول

الثقافة السياسية: مفهومها وأبعادها وعناصرها

تعبر ثقافة الأفراد السياسية عن ثقافة الشعب وقيمه داخل

وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى تستمر العملية السياسية.

3. **المساواة والتدرج:** أن الثقافة السياسية قد تؤكد المساواة بين الأفراد في المجتمع أو على التفرقة التحكيمية بينهم، ثم معرفة مدى أثر ذلك على درجة المشاركة السياسية للأفراد.

4. **الولاء المحلي والولاء القومي:** لما كان الولاء من أهم مؤشرات وحدة المجتمع السياسي وتماسكه فإن المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية حديثة يتجه فيها الأفراد بولائهم نحو الدولة ككل والمصلحة العامة. أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية تقليدية فيتجه ولاء أفرادها نحو القبيلة أو الأسرة أو جماعتهم اللغوية أو المحلية ومن ثم يترتب على ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة والمشاكل القومية؛ إذ ترتبط المصلحة الوطنية العامة بالولاء للوطن وليس للقبيلة أو أي مكونات تقليدية أخرى.

5. **الخنوع والمقاومة:** أي الطريقة التي يتعامل بها الفرد مع السلطة سواء عبر المقاومة العنيفة أو السلمية، أم الإذلال والقبول المطلق للفرد بالسلطة رغم ما يتعرض له من استغلال وعنف من جانب السلطة.

6. **الدينية والعلمانية:** يُعنى بها علاقة الدين بالسلوك السياسي للفرد، ويرتبط ذلك بقضيتين؛ الأولى طبيعة الدين نفسه والمجالات التي ينظمها؛ فالدين الإسلامي ينظم نواحي الحياة كافة بما فيها الناحية السياسية مثلاً، والثانية هي كيف يفهم الفرد الدين ومدى تدين الفرد والتزامه بتعاليم دينه.

المطلب الثالث: عناصر الثقافة السياسية

لقد تعددت عناصر الثقافة السياسية بين الكتاب والمفكرين، حيث حدد كل منهم عناصر الثقافة السياسية حسب رؤيته الخاصة، وحسب الواقع والبيئة، فإن هذه العناصر التي تشق غالباً من التعريف الذي يراه هؤلاء الكتاب. فقد حدد العوامل والشنيكات في دراسة لهما عناصر الثقافة السياسية كالاتي⁽²⁰⁾:
أ- **القيم:** هي صفات وتصورات وأحكام يؤمن أو يعتقد بها الأفراد وتكون بمثابة معايير يأخذ الأفراد قراراتهم في ضوءها فيما يتصل بالحياة السياسية مثل الحرية والمساواة، وتمثل إطاراً مرجعياً للحكم على الأشياء وتحدد سلوك الأفراد وردود أفعالهم تجاه النشاط السياسي، وتحتل موقعا متقدما في تشكيل شخصية الفرد وتكوينه الثقافي مقارنة بالاتجاهات التي تشكل في مجموعها قيما، وهي نتاج البيئة والمعتقدات، والتجربة.

ب- **المعرفة السياسية:** وهي ما يوجد لدى الفرد من معارف وآراء سياسية بخصوص القضايا والمؤسسات والقيادات

خلالها، تستمر وتتغير بالإضافة إلى ما يرتبط بها من دوائر تربوية وتوعية تعليمية بدءاً من الأسرة مروراً بالمدرسة فالنادي والحزب وانتهاءً بالدولة.

ويكمن معنى الثقافة السياسية في دخول النظام السياسي في حياة الأفراد من ناحية الإدراك الفكري والوعي، حيث أنها تصبح جزءاً من داخله وحياته وسلوكه، وبالتالي ينتج عنها إدراك الفرد للقيم والقواعد السياسية في المجتمع.

ثانياً: أهمية الثقافة السياسية

تصدرت الثقافة السياسية مجال علم السياسية والدراسات الثقافية وذلك في مطلع الستينيات من القرن العشرين واعتبر في تلك الفترة ثورة في دراسة المؤسسات الرسمية ودراسة السلوك غير الرسمي.

وتبرز أهمية مقارنة الثقافة السياسية في ارتباطها بالسياسات والسلوكيات المنهجية وتدرس كونها بمثابة معايير توجه مواقف الجمهور وصانعي القرار وسلوكياتهم، ولأنها تعبر عن تفضيلات مختلفة للأفراد، فقد يعطي أحد الأشخاص أولوية عالية للحرية والانسجام الاجتماعي ويفضل السياسات المعززة لهذه القيم، وقد يشدد فرد آخر على الاستقلالية والتميز الاجتماعي والطموح في توجيه أفعاله، فالشخصية توجب الاختيار بين القيم⁽¹⁸⁾.

ويمكن القول بأن أهمية الثقافة السياسية تتمثل في المجال السياسي من الثقافة العامة حيث أنها تمثل جانباً من هذا المجال، وهي بهذا المعنى جزء لا يتجزأ من تلك الثقافة التي تحمل الخصائص ذاتها تؤثر فيها وتتأثر بها. وإن هذه الأهمية متعلقة بالحياة السياسية وعلاقتها بالحاكم وبالمحكوم ومن ثم يمكن تحديد أهم عناصرها ممثلاً في القيم والمعايير والمواقف والاتجاهات.

المطلب الثاني: أبعاد الثقافة السياسية

لقد حدد الدكتور كمال المنوفي أبعاد الثقافة السياسية في ثنائيات متعارضة على النحو التالي⁽¹⁹⁾:

1. **الحرية والإدراك:** بمعنى إن الثقافة السياسية الديمقراطية مبنية على الاقتناع وحرية الاختيار، وبالتالي يصبح لدى الفرد الإحساس بان المشاركة السياسية تؤدي إلى التأثير في الأحداث، أي أنه ذو قيمة في المجتمع، أما الثقافة النقيضة (النظم السلطوية) تبنى على الخوف والرغبة، وطاعة السلطة وتكون بدافع الإكراه.

2. **الشك والثقة:** إن عنصر الشك/الثقة واحد من عناصر الثقافة السياسية، وكلما زادت الثقة بالسلطة لأي مجتمع زاد إمكانية التعاون معها والعكس صحيح. ولا بد من

في صورها المختلفة، أما في المفهوم المعاصر فقد ارتبطت الانتخابات بنظام الحكم. حيث بدأت منذ القرن التاسع عشر في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بشكل محدود، وفي ظل شروط مشددة مثل الملكية والتعليم وغيرها من الشروط والظروف التي هدفت بالأساس إلى تحديد هذه العملية، وضمان اقتصرها على فئات محدودة من المواطنين، وإبقاء السلطة في يد فئة معينة. ثم تطورت هذه العملية على امتداد القرون التالية، مع تطور المجتمعات، ووصلت إلى ما وصلت إليه في العصر الحالي، حيث أصبح للانتخابات قواعد وقوانين وأنظمة مترابطة ومتصلة مع بعضها البعض⁽²²⁾.

وتعتبر الانتخابات إحدى أهم أدوات الإصلاح السياسي، وهي التي يمكن من خلالها رفع وتيرة التنمية السياسية، وتحسينا لصورة الديمقراطية في أي بلد، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية والحزبية لاختيار نواب البرلمان. والمعروف أن العملية الانتخابية تعالج رغبة مجتمع ما بتنظيم أمره بما يلتقي مع رغبة الغالبية العظمى من أفرادها، ودون التقريب بمصالح الآخرين.

المطلب الثاني: أهمية العملية الانتخابية

كما هو متعارف عليه فإن الحكم الديمقراطي لا يقوم إلا على أسس هامة ألا وهي العملية الانتخابية، حيث أنها تشمل حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وفصل السلطات وحكم الأغلبية، مما يعكس تداول ثقافة سياسية ديمقراطية ويرسخها. وتمارس المؤسسات السياسية الديمقراطية من خلال العملية الانتخابية. ويمكن القول بأن النظام الانتخابي هو إحدى المؤسسات السياسية التي يسهل التلاعب بها، إن كان إيجاباً أو سلباً. ولكن يمكن للخيار الممارس في اختيار النظام الانتخابي أن يحدد من هم المنتخبون وأي الأحزاب يحصل على السلطة⁽²³⁾.

ففي دراسة لأبو عرب اعتبر أن الانتخابات تمثل ركيزة من أهم ركائز أنظمة الحكم الديمقراطي، فمن خلالها يتمكن المواطن من ممارسة حقه في اختيار ممثليه من بين المرشحين، وهو بذلك يكون قد شارك في صنع القرارات والقوانين الأساسية المتعلقة بشؤون حياته. وتهدف الانتخابات إلى تعزيز شرعية الأطر السياسية في أي بلد بالعالم، من خلال تداول السلطة بشكل سلمي، مما يمنح المواطنين الفرصة لتجديد ثقتهم بالسلطة أو حجب الثقة عنها⁽²⁴⁾.

ويرى الباحث أن الانتخابات تشكل الركن الرئيسي والهام في بناء أي كيان سياسي إذا ما توافرت النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية وهذا ما سيتم مناقشته في المطلب الثالث،

السياسية يكون قد شكلها بحكم التجربة أو التنشئة، أو النظام التعليمي وغير ذلك من مصادر.

ج. **الاتجاهات:** يشير الاتجاه إلى تنظيم عدد من الاستعدادات بموضوع معين وهي غالباً ما ترتبط بموقف محدد أو موضوع بالذات، وكذلك يرتبط بحالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، ولهذا تجد عددها كبيراً مقارنة بالقيم التي يقل عددها، وتكون ذات تأثير توجيهي أو حركي على استجابة الفرد لجميع المواقف التي تستثير هذه الاستجابة. ويرى المنوفي أن للثقافة السياسية ثلاثة عناصر مترابطة تتمثل في⁽²¹⁾:

1. تجسد الثقافة السياسية أساساً في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف العامة لأفراد المجتمع، وهي بهذا تعبر عن عناصر مادية أو معنوية.
2. الثقافة السياسية هي ثقافة متفرعة من الثقافة العامة للمجتمع، وبرغم من أنها مستقلة بدرجة ما عن النظام الثقافي العام إلا أنها تتأثر به وتتوثر فيه.
3. الثقافة السياسية تتشكل من الواقع الاقتصادي والميراث التاريخي والإطار الطبيعي للتنشئة الاجتماعية ونمط الحكم والسياسة.

المبحث الثاني

العملية الانتخابية: أهميتها وارتباطها بالنزاهة والشفافية

تعتبر الانتخابات أحد أهم معالم النظام الديمقراطي، فهي تعبير واضح عن ممارسة المواطنين لحق أساسي من حقوقهم في المجتمع الديمقراطي، وهي المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار من خلال انتخاب ممثليهم الذين سيكونون في مواقع القيادة في الدولة؛ ولكن ولكي يتحقق انتخاب ممثلين لهم القدرة والكفاءة على تنظيم حياة المواطنين وإدارة شؤونهم في مختلف المجالات الحياتية، يجب أن تكون الانتخابات وسيلة وليست هدفاً من أجل ترسيخ الديمقراطية وتكريسها من خلال توافر شروط النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية.

ولأهمية العملية الانتخابية فسوف يتم في هذا المبحث دراسة مفهوم العملية الانتخابية وأهميتها ومدى ارتباطها بالنزاهة والشفافية وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم العملية الانتخابية

المطلب الثاني: أهمية العملية الانتخابية

المطلب الثالث: النزاهة والشفافية

المطلب الأول: مفهوم العملية الانتخابية

تعد المدن اليونانية القديمة أول من عرف فكرة الانتخابات

1- المشاركة في الحكم وعدم التمييز .

إن حق كل شخص في المشاركة في إدارة شؤون بلده حق أساسي من حقوق الإنسان. وتتسم الانتخابات بأهمية أساسية في ضمان الالتزام بحق المشاركة السياسية. (وتنص المادة 21 /3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "إرادة الشعب هي مناط السلطة، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت"⁽²⁸⁾.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمن في المادة 25 (ب) أن لكل مواطن الحق والفرصة في "أن] يَنتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين"⁽²⁹⁾.

كما أكدت المنظمات الإقليمية أيضا الحق في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة. وتبعا للمادة 3 من البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، تتعهد الدول الأطراف بإجراء انتخابات حرة على فترات معقولة بالاقتراع السري. وتنص الوثيقة الأخيرة التي صدرت عن اجتماع البعد الإنساني في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في كوبنهاغن عام 1990م على أن الانتخابات الحرة التي تجري على فترات معقولة بالاقتراع السري تتسم بأهمية جوهرية للتعبير الكامل عما يتمتع به جميع البشر من كرامة أصيلة وحقوق متساوية وثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في أوروبا بالإجماع الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة في عام 1994.

2- الحقوق الأساسية

تحمي صكوك حقوق الإنسان الدولية أيضا عددا من الحقوق الأساسية التي يعد التمتع بها حاسما لأي عملية انتخابية حقيقية. والحق في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة يتضمن هذه الحقوق، بما فيها⁽³⁰⁾:

- الحق في حرية التعبير- العملية الانتخابية آلية الغرض منها هو التعبير عن الإرادة السياسية للشعب. ولذلك يجب توطيد حماية الحق في التعبير عن الأفكار الحزبية خلال فترة الانتخابات.

- الحق في حرية الرأي- الحرية غير المشروطة في اعتناق رأى سياسي تعد أمرا حتميا في سياق الانتخابات نظرا لاستحالة التأكيد الرسمي للإرادة الشعبية في بيئة تغيب عنها هذه الحرية أو تخضع فيها لقيود بأي طريقة.

- الحق في التجمع السلمي- يجب احترام حق التجمع

على اعتبار أن الانتخابات ستفرز ممثلين عن الشعب، يعملون من أجل وضع قوانين تسهم في تغيير الواقع بما يكفل مشاركة أوسع من الناخبين.

المطلب الثالث: النزاهة والشفافية

تعدّ الانتخابات الحرة والنزيهة وسيلة يعبر من خلالها الناخبون عن إرادتهم في اختيار ممثلهم أو تحديد مواقفهم من قضايا هامة. وتشترط الديمقراطية التمثيلية قيام الناخبين باختيار ممثلين عنهم، يمنحونهم بذلك القدرة على اتخاذ القرار بشأن القضايا الوطنية لفترة من الزمن.

لذلك، ومن أجل التوصل لانتخابات نزيهة، لا بد من إشراك القضاء الذي يعد تدخله إحدى الوسائل الناجعة لتحقيق مبدأ الحياد. ولعل للجان الوطنية لمراقبة الانتخابات قد عملت لتضمن مبدأ الحياد مكانة مركزية، ولكن تبقى غير كافية لتجسيد حقيقي له⁽²⁵⁾.

وللوصول إلى انتخابات تتسم بالنزاهة والشفافية تحقيقاً للديمقراطية، لا بد من توفر نزاهة السلطة القائمة على إجراء الانتخابات لتمكين الحزب الذي يحظى بثقة أغلبية الناخبين من تولي الحكم لتطبيق ما يناهذ به، وإلا بقي الحزب الحاكم هو الحزب الوحيد الذي يتقلد مهام الحكم.

وفي معظم الدول؛ تهيمن حكوماتها على الانتخابات ابتداء من أعمالها التمهيدية حتى الإعلان النهائي للنتائج، بما فيها حماية مقار اللجان الانتخابية العامة والرئيسية دون اللجان الفرعية التي تجري فيها عملية الاقتراع، مع دور محدد للقضاء يكاد يكون شكليا، فنسبت إلى الإدارة تدخلها في حرية الانتخابات إلى حد تزييفها واصطناع الأغلبية للحزب الحاكم.

لذلك لا بد من رفع يد الإدارة بوجه عام عن العملية الانتخابية، والعهد بإجرائها إلى السلطة القضائية من بدايتها إلى غاية الإعلان الرسمي للنتائج، وقد تعود أسباب عدم المشاركة الشعبية في الانتخابات لإحساس قطاعات كبيرة من الناس بعدم أمانة الانتخابات أو نزاهتها⁽²⁶⁾.

وبالتالي لا بد من تطبيق مبدأ الإشراف القضائي على الانتخابات من بداية العملية إلى غاية دراسة الطعون المقدمة، وذلك بإنشاء لجنة عليا تحت الإشراف القضائي العام، ولها لجانها الفرعية بكل المحافظات، وتختص هذه الأخيرة بالنظر والفصل في المسائل المحالة إليها بشأن العملية الانتخابية من اللجنة العليا للإشراف القضائي ابتداء بقيد جداول الناخبين وحتى إعلان النتائج⁽²⁷⁾، وحتى يمكن دراسة ذلك فلا بد من استعراض المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة، والمتمثلة في:

على مكاسب شخصية له ولأبناء دائرته الانتخابية. وأصبحت وظيفته وكأنها سلطة المصالح بين ناخبيه والحكومة وذات أولوية تتقدم على وظيفتي التشريع والرقابة لديه.

ليس هذا فحسب بل أنه لم يأبه بعد وصوله إلى مجلس الأمة بالشعارات التي طرحها والوعود التي قطعها على نفسه في حملته الانتخابية. وشكل هذا خطراً على عمليات المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي.

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف الرقابة الدستورية على القوانين، خاصة في غياب محكمة دستورية، قد ساهمت في ضعف دور مجلس الأمة في عملية التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، إذ منح الدستور صلاحية تسييره إلى المجلس العالي لتفسير الدستور الذي يضم في عضويته رئيس مجلس الأعيان وثلاثة أعيان آخرين من بيان أعضائه التسعة والمعينين من قبل السلطة التنفيذية ولم يمنحها هيئة قضائية مستقلة.

المطلب الثاني: تحديات مؤسسية

يواجه مجلس الأمة الأردني عدداً من المعوقات المؤسسية التي تحد من قدرته في أن يلعب دوراً هاماً وبارزاً في عملية التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في المجتمع الأردني. وكما في المجتمعات العربية الأخرى، فقد كرس الثقافة السياسية بإرثها التقليدي العشائرية التي تتمتع بقوة سياسية كبيرة، من الدفع بأعداد كبيرة من أبنائها إلى قبة مجلس الأمة. وذلك بفضل قانون الصوت الواحد ونظام الدوائر الانتخابية التي قامت الحكومة بإصدارها، وكرس ذلك سلوك الخنوع، والخوف من الحكومة، والامتنال لأوامرها، والخوف من الانخراط في النشاطات السياسية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. كما عززت النموذج الأبوي الذي كرس سلوكاً اجتماعياً يجعل الفرد أسيراً لسلطة الأدوار الاجتماعية كدور الأب، وشيخ العشيرة، ويجعله يتعصب لرابطة الدم والقرابة على حساب الولاء السياسي والمؤسسي، ويدفع بالفرد إلى تطويع القوانين والأنظمة بما يتلاءم ومنطق المنظومة الأرتئية، والثقافات السياسية التقليدية مؤدياً به إلى المحاباة في تطبيق القوانين، وممارسة الوساطة الأمر الذي أضعف الدور السياسي البرلماني ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية التي تعتبر ركناً أساسياً لعمل مجلس الأمة⁽³²⁾.

ولمواجهة هذه التحديات فقد شهد الأردن عام 2011 م مجموعة من التعديلات الدستورية منها ما تعلق بتمديد مدة الدورة العادية لمجلس الأمة من أربعة أشهر إلى ستة أشهر، وإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب والتي تشرف وتدير العملية الانتخابية ابتداءً من مرحلة التسجيل وحتى إعلان النتائج

حيث إن المظاهرات العامة والتجمعات السياسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتخابية وتتيح آلية فعالة لنشر المعلومات السياسية على الجمهور.

- الحق في تكوين الجمعيات- يشمل هذا الحق بوضوح الحق في تكوين المنظمات السياسية والمشاركة فيها. واحترام هذا الحق أمر حيوي أثناء العملية الانتخابية نظراً لأن القدرة على تكوين أحزاب سياسية والانضمام إليها يمثل واحدة من أهم الوسائل التي يمكن أن يشارك بها الشعب في العملية الديمقراطية.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه العملية الانتخابية في الأردن

عادة ما تواجه الدول جميعها تحديات تعوق مسيرتها وتجد من اندفاعها نحو تحقيق أهدافها على الصورة التي تأمل بها، وتختلف طبيعة هذه التحديات باختلاف أوضاع الدول وقدراتها وإمكاناتها ونوع نظامها السياسي وطريقة إدارتها لقضاياها. وكل دولة تحرص على مواجهة هذه التحديات وحلها سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الخارجي.

تواجه العملية الانتخابية تحديات وصعوبات منها تحديات قانونية وسياسية وتحديات إجرائية وحتى يتم دراسة ذلك بصورة دقيقة فسيفرد هذا المبحث مطلبين.

المطلب الأول: تحديات قانونية وسياسية

المطلب الثاني: تحديات مؤسسية

المطلب الأول: تحديات قانونية وسياسية

بالرغم من الصلاحيات الدستورية والواسعة لمجلس النواب الأردني، إلا أن السلطة التنفيذية، بما تتمتع به من سلطة مادية، وسلطة تشريعية وصلاحيات حل مجلس الأمة، وتأجيل الانتخابات، نجحت في إضفاء هيمنتها على مجلس الأمة، ورسخت لدى النواب الانطباع بأنها صاحبة القرار النهائي، وأنها وحدها قادرة على توفير الإمكانيات السلطوية والمادية والمعنوية وتحقيق المكاسب والامتيازات لمن يتعاون معها منهم⁽³¹⁾.

كما ساعدها ذلك أيضاً قانون الانتخابات المؤقت، ونظم الدوائر الانتخابية التي كرست الفردية، وساهمت في الحيلولة دون وصول القوى السياسية صاحبة البرامج الحزبية إلى عضوية مجلس الأمة، مما جعل ولاء النائب إلى المؤسسات التقليدية على حساب مصلحة الوطن، وبالتالي دفعها إلى التجاوب مع توجيهات الحكومة ودعم سياساتها، ولو كان هذا على حساب الحريات العامة وحقوق الإنسان بهدف الحصول

- أن يقدم تصنيفاً مقارناً للنظم السياسية نشرت عام 1956.
4. تعد الانتخابات إحدى أهم أدوات الإصلاح السياسي، وهي التي يمكن من خلالها رفع مستوى التنمية السياسية، وتحسيناً لصورة الديمقراطية في أي بلد.
5. الانتخابات الحرة والنزيهة تعد وسيلة يعبر من خلالها الناخبون عن إرادتهم في اختيار ممثلهم أو تحديد موقفهم من قضايا هامة.
6. الحكومات تهيمن على الانتخابات من حيث إدارتها والإشراف عليها وذلك ابتداء من أعمالها التمهيدية حتى الإعلان النهائي للنتائج، إلا أن هذه الحالة قد عدلت بعد إقرار إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب التي أنيط بها عملية إدارة الانتخابات والإشراف عليها بموجب التعديلات الدستورية التي أجريت عام 2011 م.
7. للقضاء دوراً محددًا يكاد يكون شكلياً، حيث أن الإدارة تتدخل في حرية الانتخابات إلى حد تزييفها واصطناع في بعض الأحيان.

النهائية، وإنشاء المحكمة الدستورية بدلاً من المجلس العالي لتفسير الدستور والظن بصحة النيابة لدى القضاء بدلاً من إيلانها لمجلس النواب وكذلك الحكومة التي تنسب لجلالة الملك بحل مجلس النواب تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل.

الخاتمة

لقد خلصت هذه الدراسة إلى أن:

1. مفهوم الثقافة السياسية ليس مفهوماً حديثاً، بل هو مفهوم قديم مرتبط بالإنسان منذ عرف حياة المدن وبناء الدول وحكمها بنظم سياسية مختلفة الأشكال.
2. أهمية الثقافة السياسية تبرز فيما ينتج عنها من اتجاهات سياسية تحدد مواقف الأفراد تجاه النظم السياسية وتجاه مؤسساته بشكل عام وتجاه عملية الانتخابات بشكل خاص.
3. أول من أدخل مفهوم الثقافة السياسية للدراسات السياسية جابريل ألموند وذلك في مقالة هدف من خلالها إلى

الهوامش

- (10) العزام، محمد الهزايمة، أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن: دراسة استطلاعية، أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، الأردن.
- (11) السرور، العوامل المؤثرة في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الاردني: دراسة ميدانية للبادية الشمالية.
- (12) سماح، "التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان الثاني والثالث.
- (13) العواملة وشنيكات، درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 2، 2012. ص 326 (ص 325-346)
- (14) Almond J G. & Verba J S. (1963). The Civic Culture: Political Attitudes Democracy in Five Nations. Princeton: Princeton University Press p.14.
- (15) العواملة، وشنيكات، مرجع سابق، ص 326.
- (16) عبدالله، قاموس.
- (17) الغرابية، نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك: دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك. "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، 10 (1)
- (8) القرعان، العوامل المؤثرة على نمط الثقافة السياسية في الريف الأردني، دراسة ميدانية لقرى لواء المزار الشمالي، رسالة ماجستير غير منشورة.
- (9) الفطاطة، "الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة توحيد أم تفتيت؟ مجلة تسامح، العدد السادس عشر.

- (18) العوامة وشينكات، درجة وعي طلبية البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 2، 2012 ص 327 (325-346).
- (19) المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: دراسة ميدانية في قرية مصرية.
- (20) العوامة، وشينكات، مرجع سابق، ص 327-328.
- (21) المنوفي، مفهوم الثقافة السياسية دراسة نظرية تأصيلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ص 8.
- (22) المصالحة، والزعيبي، الانتخابات آلية الديمقراطية، الحالة الأردنية: انتخابات عام 2003، عمان: مركز الدراسات البرلمانية (داميا)، ص 8.
- (23) ربولز، وآخرون، أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نسخة منقحة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، ص 20.
- (24) أبو عرب، أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، ص 63.
- (25) ريم، دور اللجان الوطنية لمراقبة الانتخابات انطلاقاً من 1997 ومبدأ حياد الإدارة، ص 88.
- (26) مصطفى، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية للناخبين والمترشحين ورجال الإدارة، دراسة مقارنة في النظامين الانتخابيين المصري والفرنسي، ص 366.
- (27) نفس المصدر، ص 336.
- (28) Hege Araldsen and Oyvind W. Thiis (1997) "Election Observation", Manual on Human Rights Monitoring (Norwegian Institute of Human Rights 1997.
- (29) تستند المادة الواردة في هذا الجزء بصورة أساسية إلى حقوق الإنسان والانتخابات - دليل الجوانب القانونية والتقنية وجوانب حقوق الإنسان في الانتخابات، سلسلة التدريب المهني رقم 2، مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. HR/P/PT/2، 1994.
- (30) حقوق الإنسان والانتخابات، مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الفصل الثالث، الصفحات من 6 إلى 8.
- (31) زريقات، المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية، ص 44-74.
- (32) العزام، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، مجلة دراسات، المجلد 2، العدد 2، ص 31.

المصادر والمراجع

- والثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- سمحة، عمر (2003) العوامة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا.
- عبدالله، عبد الخالق؛ وأمني عمران، (2001) الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الخامس والثمانون.
- العزام، عبد المجيد (2004) اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، مجلة دراسات، المجلد 2، العدد 2 الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العزام، عبد المجيد، محمد الهزيمة، (2008) أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن: دراسة استطلاعية، أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، الأردن.
- العوامة، عبدالله أحمد، وخالد حامد شينكات، درجة وعي طلبية البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 2، 2012.
- الغرابية، مازن، (1994) نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك: دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك. "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية".
- القطايفة، محمد (2007) الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة توحيد أم
- أبو عرب، خليل محمد محمود (2008) أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- ثومبسون، ميشيل، وآخرون، نظرية الثقافة. ترجمة: علي الصاوي، مراجعة وتقديم: الفاروق زكي، 1997، عالم المعرفة: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني. للثقافة والفنون والآداب، العدد 223، الكويت.
- الحراشنة، ونس (2006) تطور الحياة السياسية في الأردن 1921-1999 ورؤى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، الطبعة الأولى، عمان: المكتبة الوطنية، الأردن.
- ريم، سكفالي (2005) دور اللجان الوطنية لمراقبة الانتخابات انطلاقاً من 1997 ومبدأ حياد الإدارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ربولز، أندرو وآخرون (2007) أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نسخة منقحة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد.
- زريقات، فايز (2004) المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان،
- سماح، قارح (2008) "التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان الثاني

- تفتيت، مجلة تسامح، العدد السادس عشر، السنة الخامسة، آذار.
- القرعان، سلطان ناصر، (2000) العوامل المؤثرة على نمط الثقافة السياسية في الريف الأردني، دراسة ميدانية لقرى لواء المزار الشمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.
- المصالحة، محمد؛ وفتحية أحمد الزعبي، (2004) الانتخابات آلية الديمقراطية، الحالة الأردنية: انتخابات عام 2003، عمان: مركز الدراسات البرلمانية (داميا).
- مصطفى محمود عفيفي، (2002) المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية للناخبين والمرشحين ورجال الإدارة، دراسة مقارنة في النظامين الانتخابيين المصري والفرنسي، دار النهضة العربية. القاهرة.
- المنوفي، كمال (1978) الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: دراسة ميدانية في قرية مصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- المنوفي، كمال، (2008) مفهوم الثقافة السياسية دراسة نظرية
- تأصيلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أكتوبر.
- حقوق الإنسان والانتخابات، مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الفصل الثالث.
- Almond, J G. and Verba J S. (1963) The Civic Culture: Political Attitudes Democracy in Five Nations. Princeton: Princeton University Press J.
- Gabriel, A. Almond and Sidney Verda, The Civic Culture, Princeton University Press, 1963.
- Hege Araldsen and Oyvind W. Thiis, (1997) Election Observation, Manual on Human Rights Monitoring (Norwegian Institute of Human Rights 1997.
- Pye, Lucian W. 1965. Introduction: Political Culture and Political Development, In Political Culture and Political Development, Edited by Lucian W. Pye & Sidney Verba, Princeton University Press, New Jersey.

The Political Culture and Political Participation in Jordan 1989-2013

*Saad H. Alshehab**

ABSTRACT

This study aimed to investigate the role of the political culture in the election process in Jordan, since the study has addressed the political culture's concept and its dimensions and elements, to know the effect of the political culture on the election process, and determining the extent of the fairness and transparency.

The study has introduced its problem that represents in getting acquaint with the awareness degree achieved by the political culture for the Jordanian society's individuals, and the extent of its effect on the election process, this is through the following main question: what is the role of the political culture and its effect on the elections process.

The study has been illustrated through introduction, three topics and conclusion.

To achieve the objective of this study, it has adopted the political systems method and the political participation concept.

Keywords: Political Culture, Political Participation, Transparency, The Election Process.

* Jinan University, Lebanon. Received on 28/3/2014 and Accepted for Publication on 14/12/2014.